

البيانات الوصفية لمؤشر أهداف التنمية المستدامة

(Harmonized metadata template - format version 1.0)

0. معلومات المؤشر

A.0. الهدف

الهدف ١: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

B.0. الغاية

الغاية ١-٤: كفالة تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرف فيها وغير ذلك من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام ٢٠٣٠

C.0. المؤشر

المؤشر ١-٤-٢: نسبة مجموع السكان البالغين الذين لديهم حقوق مضمونة لحيازة الأرض، و(أ) لديهم مستندات معترف بها قانوناً، و(ب) يعتبرون حقوقهم في الأرض مضمونة، حسب الجنس ونوع الحيازة

D.0. السلسلة

SP_LGL_LNDDOC - نسبة مجموع السكان البالغين الذين لديهم حقوق مضمونة لحيازة الأرض، الذين لديهم مستندات معترف بها قانوناً [١-٤-٢]

SP_LGL_LNDSEC - نسبة الأشخاص الذين لديهم حقوق مضمونة لحيازة الأرض من إجمالي السكان البالغين [١-٤-٢]

SP_LGL_LNDSTR - نسبة السكان الذين يتمتعون بحقوق لحيازة للأراضي المضمونة من إجمالي السكان البالغين [١-٤-٢]

E.0. تحديث البيانات الوصفية

27 أيلول/سبتمبر 2024

F.0. المؤشرات ذات الصلة

هذا المؤشر هو الهدف الأول، ويتعلق أيضاً بشكل خاص بالهدف الخامس، 5-أ1 (الوصول إلى الأراضي الزراعية) و 5-أ٢ (الإطار القانوني لإدارة الأراضي). كما أن ضمان الحيازة أمر مهم بالنسبة للهدف الثاني، الغاية ٢-٣ (يتناول المؤشران ٢-٣-١ و ٢-٣-٢ الذي يتناول صغار المزارعين)؛ الغاية ٢-٤ (المؤشر ١-٤-٢ المعني بالمناطق الزراعية)، والهدف الحادي عشر، المؤشر ١-١-١١ (الوصول إلى مساكن بأسعار مناسبة / ترقية الأحياء الفقيرة) والمؤشر ١-٣-١١ (التوسع الحضري المستدام). كما تؤثر حيازة الأراضي على الوصول إلى مصائد الأسماك وبالتالي فهي مفتاح تحقيق الهدف الرابع عشر المؤشر ١٤-ب1 لتوفير الوصول إلى الصيادين على نطاق صغير والموارد البحرية، والهدف الخامس عشر بشأن الاستخدام المستدام للأراضي والموارد الطبيعية (المؤشر ١٥-١-١ حول مساحة الغابات). وبالمثل، تعد الأرض مصدرًا مهمًا للزراع، وبالتالي فهي مهمة أيضاً للهدف السادس عشر لتعزيز السلام والمجتمعات والمؤسسات الشاملة (المؤشر ١٦-٣-٣ حول آليات حل النزاعات).

G.0. المنظمات الدولية المسؤولة عن الرصد العالمي

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة-UN-HABITAT) والبنك الدولي

1. الإبلاغ عن البيانات

A.1. المنظمة

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤئل الأمم المتحدة-UN-HABITAT) والبنك الدولي

2. التعريف والمفاهيم والتصنيفات

A.2. التعريف والمفاهيم

التعريف:

يقيس المؤشر ١-٤-٢ الجزء المتعلق بالغاية ١-٤ (كفالة تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرف فيها وغير ذلك من الحقوق المتعلقة بأشكال الملكية الأخرى، والميراث، والحصول على الموارد الطبيعية). إنه يقيس نتائج السياسات التي تهدف إلى تعزيز أمن الحيازة للجميع، بما في ذلك النساء والفئات الضعيفة الأخرى.

يغطي المؤشر ١-٤-٢ (أ) كافة أنواع استخدام الأراضي (كتلك السكنية منها والتجارية والزراعية والحراجة وأراضي الرعي والأراضي الرطبة بناءً على التصنيف الموحد لاستخدام الأراضي) في المناطق الريفية والحضرية على السواء؛ و (ب) كافة أنواع حيازة الأراضي على النحو المعترف به على مستوى البلد، مثل الملكية الحرة، وحيازة الأصول المستأجرة، والأراضي العامة، والحيازة العرفية. يمكن للفرد امتلاك أرض باسمه، أو بالاشتراك مع أفراد آخرين، أو كأحد أفراد الأسرة المعيشية، أو جماعياً كواحد من مجموعة¹، أو تعاونية أو أي نوع آخر من الجمعيات.

حقوق الحيازة المضمونة: تتكون من عنصرين فرعيين: (1) الوثائق المعترف بها قانوناً و(2) التصور الخاص بأمن الحيازة، وكلاهما ضروري لتوفير قياس كامل لأمن الحيازة.

الوثائق المعترف بها قانوناً: تشير الوثائق القانونية للحقوق إلى تسجيل ونشر المعلومات حول طبيعة وموقع الأرض والحقوق وأصحاب الحقوق في شكل معترف به من قبل الحكومة، وبالتالي يكون رسمياً. ويغرض احتساب المؤشر ١-٤-٢، ستحدد البيانات الوصفية الخاصة بكل بلد الوثائق الخاصة بحقوق الأراضي التي سيتم الاعتراف بها قانوناً (انظر القسم التالي الأساس المنطقي).

ضمان أمن الحيازة: يشير مفهوم ضمان الحيازة إلى تصور الفرد لاحتمال الخسارة غير الطوعية للأرض، مثل عدم الموافقة على حقوق الملكية على الأرض أو القدرة على استخدامها، بغض النظر عن الوضع الرسمي ويمكن أن يكون أكثر تفاؤلاً أو تشاؤماً. على الرغم من أنه يمكن تصوّر غالبية تعرّض أولئك الذين ليس لديهم وثائق حقوق ملكية الأراضي للتهديد، ويمكن اعتبار من يملك هذه الوثائق محميّاً، إلا أنه قد تكون هناك حالات تكون فيها حقوق الأرض الموثقة وحدها غير كافية لضمان أمن الحيازة. بالمقابل، حتى بدون الوثائق المعترف بها قانوناً، قد يشعر الأفراد بأنهم محميون ضد الإخلاء أو التجريد من الممتلكات. وبالتالي، فإن النقاط وتحليل هذه النطاقات المتنوعة من الحالات سيمكن من فهم أكثر شمولاً لأمن حيازة الأراضي، بناءً على السياق الخاص بكل دولة.

لأغراض إنشاء المؤشر (راجع القسم التالي 3-1 للاطلاع على الأساس المنطقي)، فإننا نحدد تصورات الحيازة من ناحية أمنها إذا:

(أ) لم يملك الأرض بالإبلاغ عن خوفه من الخسارة غير الطوعية للأرض خلال السنوات الخمس القادمة

بسبب تهديدات داخل الأسرة أو من المجتمع أو من الخارج؛

(ب) أبلغ مالك الأرض عن حقه في توريث الأرض.

مجموع السكان البالغين: يتم قياس سكان البلاد البالغين² من خلال بيانات التعداد أو من خلال المسوح باستخدام إطار نموذجي مناسب.

التفسير:

أحد الدوافع التي تجعل المؤشر قابلاً للتنفيذ هو أنه في العديد من البلدان النامية، يمكن أن تكون الفجوة بين البيانات المتعلقة بتوافر الوثائق وتصور أمن الحيازة كبيرة جداً. فعلى سبيل المثال، قد يُنظر إلى الحيازة على أنها آمنة، على الرغم من عدم توثيق الحقوق رسمياً، كما في حالة النظم العرفية وتدابير إدارة الأراضي المحلية الموثوقة. أو على العكس، قد يُنظر إلى الحيازة على أنها غير آمنة حتى عندما يكون هناك مستوى عالي من التوثيق الرسمي للحقوق. يمكن أن يكون سبب هذا الوضع الأخير عوامل مختلفة، بما في ذلك محدودية الثقة في خدمات إدارة الأراضي، والوثائق المزوجة المحتملة، وارتفاع تكلفة وجود مؤسسات حكومية تحمي هذه الحقوق.

سيوفر الإبلاغ عن الأمن المتصور معلومات مهمة عن رضا الناس عن الجودة المؤسسية للخدمة والشفافية والملاءمة وسهولة الوصول إلى خدمات إدارة الأراضي وأنظمة العدالة والقدرة على تحمل تكلفتها.

المفاهيم:

تستند المفاهيم الواردة أدناه إلى "المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي والغابات ومصائد الأسماك في سياق الأمن الغذائي الوطني" (اختصار VGGT)، التي أقرتها لجنة الأمم المتحدة العالمية للأمن الغذائي العالمي في عام 2012 وبالتالي هي تُعتبر معياراً مقبولاً على الصعيد الدولي. الأطر الدولية الأخرى التي تستخدم هذه المفاهيم هي أجندة الاتحاد الأفريقي بشأن الأرض على النحو المنصوص عليه في إطار عمل عام 2009 والمبادئ التوجيهية لسياسة الأراضي في أفريقيا وخطة عمل نيروبي لعام 2014 بشأن الاستثمارات البرية واسعة النطاق.

¹ تشمل حقوق المجموعة الحقوق المشتركة أو الجماعية، ومن الأمثلة على ذلك الأراضي المشتركة في المكسيك (EJIDO)، وأقاليم السكان الأصليين في هندوراس، وDUAT what is DUAT دائمة للمجتمعات الريفية في موزمبيق. تحدث الحقوق الجماعية في موقف يتم فيه تعريف أصحاب الحقوق في الأرض والموارد الطبيعية بشكل واضح على أنهم مجموعة جماعية ولهم الحق في استبعاد الأطراف الثالثة من التمتع بتلك الحقوق.

² سيتم تطبيق التعريف القانوني الخاص بكل بلد لـ "شخص بالغ"

الحيازة: إن المجتمعات هي من تحدّد وتنظّم كيفية حصول الناس والمجتمعات وغيرها على إمكانية الوصول إلى الأراضي والموارد الطبيعية (بما في ذلك مصادد الأسماك والغابات) من خلال نظم الحيازة. من شأن هذه النظم أن تحدّد من يمكنه استخدام أي من الموارد وطول المدة وتحت أي ظروف. وقد تستند نظم الحيازة إلى سياسات وقوانين مكتوبة، وكذلك إلى عادات وممارسات غير مكتوبة. ما من حقّ حيازي مطلق، بما في ذلك الملكية الخاصة. جميع حقوق الحيازة مقيدة بحقوق الآخرين وبالتدابير التي تتخذها الدول للأغراض العامة (VGGT، 2012).

تصنيف نموذجي للحيازة: إنّ التصنيف النموذجي للحيازة هو أمر خاص بكل بلد ويشير إلى فئات حقوق الحيازة، على سبيل المثال الحيازة العرفية وحيازة الأصول المستأجرة والحيازة العامة والملكية الحرة. يمكن الاحتفاظ بالحقوق بشكل جماعي أو مشترك أو فردي وقد تغطّي عنصرًا أو أكثر من عناصر مجموعة الحقوق (الحق في التملك والسيطرة والاستبعاد والتمتع والتصرف).

إدارة الأراضي: القواعد والعمليات والبنى التي يتم من خلالها اتخاذ القرارات المتعلقة بالحصول على الأرض واستخدامها (ونقلها)، وكيفية تنفيذ تلك القرارات وطريقة إدارة المصالح المتضاربة في الأرض. توفر الدول اعترافًا قانونيًا بحقوق الحيازة من خلال السياسات والقانون وخدمات إدارة الأراضي، وتحدد فئات الحقوق التي تعتبر رسمية.

B.2. وحدة القياس

نسبة مئوية (%)

C.2. التصنيفات

لا ينطبق

3. نوع مصدر البيانات وطريقة جمع البيانات

A.3. مصادر البيانات

مصادر البيانات المستخدمة هي التعدادات السكانية، والمسوح الأسرية المتعددة الموضوعات التي تديرها المنظمات الإحصائية الوطنية، استنادًا إلى التوافر، والبيانات الإدارية عن حيازة الأراضي التي تبلغ عنها المؤسسات الوطنية للأراضي (في معظم الحالات، سجلات الأراضي والمساحة).

المسوح والتعدادات الأسرية

تعدّ المسوح الأسرية والتعدادات السكانية التي تنفذها وكالات الإحصاءات الوطنية مصدرًا رئيسًا للمعلومات لاحتساب المؤشر. التعدادات: توفر تعدادًا كاملاً لجميع سكان البلد في وقت محدد. في العديد من التعدادات الحديثة، يتم جمع الأسئلة المتعلقة بخصائص الأسرة، بما في ذلك الوحدات المختصرة بشأن أمن الحيازة. حتى الآن، أجرت 41 دولة تعدادًا تم فيه إدراج أسئلة حول حيازة الأراضي. ويتم التداول مع منظمة الأغذية والزراعة (القيمة على المؤشر ٥-١) في خيارات توسيع نطاق الأسئلة المتعلقة بالأرض في التعداد الزراعي المقبل.

المسوح الخاصة بالاستهلاك / الإنفاق على مستوى الأسرة: لتوفير معلومات مجمعة حول مستويات الاستهلاك، والأسعار، وغالبًا تقديرات الناتج المحلي الإجمالي، تجري العديد من الدول هذا النوع من المسوح. وتتضمّن في الغالب أسئلة حول كيفية الوصول إلى الأراضي السكنية، كأحد الأصول الرئيسية، ولكن نادرًا ما تذهب إلى أبعد من ذلك من حيث نوع المستندات الموجودة أو جنس أصحاب الحقوق. غالبًا ما يتم تضمين الوحدات السكنية الموسّعة، والتي تحتوي بالفعل على بعض الأسئلة حول وضع حيازة المسكن والوثائق الموجودة. بالتشاور مع مكتب الإحصاء الوطني، سيتم ضبط هذه الوحدات لتغطي بشكل كامل المسائل الأساسية المتعلقة بالأرض والمحددة في المؤشر ١-٤-٢. المسوح الأسرية المتعددة الموضوعات: بناءً على الحاجة إلى توليد تقديرات موثوقة للفقر وفهم العوامل التي تؤدي بالأسر إلى الفقر أو الهروب منه في البلدان النامية، تشمل هذه المسوح قائمة بأفراد الأسر المعيشية، في المناطق التي تشكل الزراعة فيها مصدرًا رئيسًا للقيمة العيش، وهي وحدة زراعية مفصلة تحصل في كثير من الحالات على معلومات خاصة بوضع الحيازة والملكية والإنتاج على مستوى قطعة الأرض. وقد تم إدراج الأسئلة الأساسية بالنسبة إلى المؤشر ١-٤-٢ كما والمؤشر ٥-١ في نهج مسوح قياس مستويات المعيشة، والذي يتضمن المسوح الفردية ويولي الكثير من التركيز على قياس الدينامية داخل الأسرة المعيشية من خلال التقارير المباشرة. المسوح الديموغرافية والصحية (DHS) استجابة للحاجة إلى المزيد من المعلومات الأكثر تواترًا وموثوقية عن السكان والصحة، لا سيما في البلدان النامية، توفر هذه الأنواع من المسوح بيانات تمثيلية على الصعيد الوطني حول مجموعة واسعة من المجالات بما في ذلك الخصوبة وتنظيم الأسرة وصحة الأم والطفل والنوع الاجتماعي وفيرس نقص المناعة البشرية / الإيدز والملاريا والتغذية. ويدير الاستبيان النموذجي، الذي يتم مراجعته بانتظام لإدماج القضايا الناشئة حديثًا، على مستوى الأسرة المعيشية كما وعلى المستوى الفردي. هو مسح تمثيلي على المستوى الوطني. في غالبية المسوح الديموغرافية والصحية، يشمل الأشخاص المؤهلون لإجراء المقابلات الفردية النساء في سن الإنجاب (15-49) والرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و49 أو 15-54 أو 15-59. تتضمن الاستبيانات الفردية في النسخة الأخير

(الجولة 7) أسئلة حول ما إذا كان المستجيبون يمتلكون أرضاً، وإذا كان لديهم مستندات ملكية رسمية، وما إذا كان اسمهم مدرجاً في هذه المستندات.

المسوح العنقودية متعددة المؤشرات (MICS) المسوح التي تنفذها أجهزة الإحصاءات الوطنية في إطار البرنامج الذي طورته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) لتوفير بيانات قابلة للمقارنة دولياً وذات جودة إحصائية عن حالة الأطفال والنساء. وهي تغطي موضوعات مثل الصحة والتعليم وحماية الطفل والمياه والصرف الصحي. يتبع تصميم المسح وبشكل كثيف أسئلة ووحدات المسوح الديمغرافية والصحية. الأمر الذي يسهل إجراء المقارنة عبر البلدان بين التقديرات الحاصلة باستخدام بيانات المسوح الديمغرافية الصحية وتلك التي تم الحصول عليها باستخدام بيانات المسوح العنقودية المتعددة المؤشرات. بالإضافة إلى الاستبيان الأسري، هناك استبيانات معنية بالنساء في سن الإنجاب (15-49)، والرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 49 سنة والأطفال (الذين تتراوح أعمارهم بين صفر وخمس سنوات وبين 5 سنوات و 17 سنة). يتضمن الاستبيان الأسري أسئلة حول ملكية الأرض التي يمكن استخدامها للزراعة من قبل أي فرد من أفراد الأسرة، وحول حجم الأرض الزراعية التي يملكها أفراد الأسرة. كما يحتوي على أسئلة حول ملكية / إيجار المسكن الذي تعيش فيه الأسرة. ما زالت المناقشات جارية بين الفرق المسؤولة عن المسوح الديمغرافية والصحية والمسوح المتعددة المؤشرات، وتحديدًا في ما يخص توسيع نطاق الأسئلة المعنية بالأرض في مسوحها المعيارية والممثلة على الصعيد الوطني، وذلك من أجل تغطية جميع متطلبات بيانات المؤشر ١-٤-٢.

المسوح المعنية بعدم الانصاف الحضري (UIS): تم تصميم هذه المسوح المتخصصة من قبل منظمة الأمم المتحدة للموئل HABITAT كمسوح أسرية لرصد وتقييم تغطية خدمات المياه والصرف الصحي وغيرها من الموضوعات المتعلقة بأوجه عدم الانصاف الحضري، بما في ذلك الحيازة. في الأونة الأخيرة، تم توسيع نطاق هذه المسوح لتشمل المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. وستتم مراجعة المسوح المعنية بعدم الانصاف الحضري القادمة لضمان تغطية متطلبات البيانات المطلوبة للمؤشر ١-٤-٢ من أهداف التنمية المستدامة.

البيانات الإدارية

يعد إنتاج سجلات وخرائط الأراضي من المهام الأساسية لدوائر تسجيل الأراضي العامة، مع اعتماد الوثائق المعترف بها قانوناً. كما أن المعلومات الواردة في سجلات الأراضي هذه (1) كأسماء الأشخاص الذين لديهم حقوق، و (2) نوع الحقوق و (3) الموقع، لا تُعد أمراً صعب الإبلاغ من حيث المبدأ إذا ما تم حفظ السجلات في برامج ممكنة. وباستخدام المسوح الأسرية، يمكن التحقق من معلومات الأرض هذه مقابل معلومات المسح المتعلقة بالجودة والتغطية. في حالة الحقوق المشتركة أو الجماعية المسجلة، يكون تحديد أعضاء المجموعة الذين يحصلون على أمن الحيازة من خلال تسجيلها ممكناً على حد سواء. ومن شأن البيانات الوصفية الخاصة بكل بلد أن تشمل قاعدة بيانات خاصة بوصف بنية الأرض، وتوفر المعلومات والنهج المتبع لإعداد تقارير الروتينية لأهداف التنمية المستدامة.

B.3. طريقة جمع البيانات

قامت الجهات الراعية للمؤشر ١-٤-٢ مع الفاو وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، راعيي المؤشر ٥-أ-3، بوضع أداة مسح موحدة ومتناسكة وموجزة مع أسئلة أساسية لأن متطلبات جمع البيانات متشابهة جزئياً (<https://www.fao.org/publications/card/en/c/CA4885AR>). ويعمل توحيد تعريف المؤشرات على تحسين قابلية مقارنة البيانات بين البلدان. من المتوقع أن يرتفع نطاق وقدرة جمع البيانات الموحدة وتحليلها والإبلاغ عنها عبر أجهزة الإحصاءات الوطنية مع الجمع التدريجي للبيانات وتنفيذ المنهجية.

ستكون الوحدة متاحة لأجهزة الإحصاءات الوطنية لدمجها في أدوات المسح المتواجدة فعلياً، وسيتم استخدامها من قبل البرامج الدولية الأخرى للمسوح الأسرية التي تعمل مع أجهزة الإحصاءات الوطنية، (مثل مسوح قياس مستويات المعيشة LSMS والمسح المعني بعدم الانصاف الحضري UIS). يمكن استخدام هذه الوحدة أيضاً في أي أداة مسح تكميلية أخرى تنفذها جهات فاعلة أخرى، باستخدام بروتوكول جمع البيانات الذي يفي بمتطلبات المؤشر ١-٤-٢ من أهداف التنمية المستدامة، في حين تقوم أجهزة الإحصاء الوطنية بالموافقة على البيانات التي يتم إنتاجها والإبلاغ عنها إلى الجهات الراعية. بالإضافة إلى ذلك، وافقت كل من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة USAID ومؤسسة التصدي لتحديات الألفية MCC، على دمج الأسئلة الأساسية الواردة في المؤشرين ٥-أ-١ و ١-٤-٢ في التقييمات المستقبلية لتأثير الأراضي وقد بدأت بالفعل بتطبيق ذلك على التقييمات القادمة. قامت مبادرة فهرس حقوق الملكية بدمج أسئلة أهداف التنمية المستدامة في أدوات جمع البيانات الخاصة بها حول تصورات أمن الحيازة. ومن شأن هذه المجموعة من الجهود أن تزيد توافر البيانات وبذل الجهود من قبل أجهزة الإحصاءات الوطنية للإبلاغ عن هذا المؤشر.

سيتم إعداد البيانات الوصفية الخاصة بكل بلد والتي توفر قائمة جرد لأنواع الحيازة ونوع المستندات المستخدمة، وتحدد الوثائق المعترف بها قانوناً كدليل على حقوق الأرض مع صور لكل وثيقة، وتوضح المراسلات بين هذين النوعين من مجموعات البيانات (البيانات المسحية والبيانات الإدارية). سوف تضمن هذه الأداة اتساق التعاريف بين كافة البلدان. وسيتم أيضاً استخدام البيانات الوصفية الخاصة بالبلد من أجل المسوح المفصلة على قياس البلد.

C.3. الجدول الزمني لجمع البيانات

سيكون جمع البيانات من مسؤولية الوكالات الوطنية. يتم إجراء المسوح الديمغرافية والصحية DHS والمسوح العنقودية المتعددة المؤشرات MICS ومسوح قياس مستويات المعيشة LSMS في دورة مدتها حوالي ثلاث سنوات، بينما تتوفر بيانات التعداد كل 10

³ عنوان المؤشر 5-أ-1: (أ) نسبة مجموع المزارعين الذين يمتلكون أراض زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية، حسب الجنس؛ و (ب) حصة المرأة بين الملاك أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية، حسب نوع الحيازة

سنوات. يمكن الإبلاغ عن البيانات الإدارية على أساس سنوي حيث تكون نظم معلومات الأراضي إلكترونية بالكامل، مع إتاحة البيانات السكانية المصاحبة لها من التعدادات أو الإسقاطات الناجمة عنها.

من خلال اجتماعات فريق الخبراء التي تم عقدها، تمكنت الجهات الراعية من تجميع شبكة من أجهزة الإحصاء الوطنية ومؤسسات إدارة الأراضي للربط بين أجهزة الإحصاء الوطنية وممثليها الإقليميين، وتوفير البيانات الإدارية. وسيعمل كل من البنك الدولي وموئل الأمم المتحدة والفريق العامل العالمي للجهات المانحة GDWGL والشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي / المبادرة العالمية للمؤشرات المتعلقة بالأراضي GLTN / GLII والشركاء الآخرون، على دعم تقوية القدرات على المستويين الإقليمي والوطني للجهات المزودة بالبيانات وآليات الإبلاغ، وتعزيز فهم هذا المؤشر على كافة المستويات. كما تستمر الاستثمارات المنسقة لتوسيع نطاق توافر البيانات من خلال دمج وحدة بيانات الأراضي الموحدة مع الأسئلة الأساسية في المسوح القادرة، على النحو المشار إليه أعلاه.

قامت الجهات الراعية بدعم من الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي / المبادرة العالمية للمؤشرات المتعلقة بالأراضي بتقييم القدرات 4 حول مدى استعداد وقدرة أجهزة الإحصاء الوطنية على الإبلاغ عن المؤشر

٢-٤-١. تظهر النتائج أن أجهزة الإحصاء الوطنية توافق على البناء على أنظمة المسح الوطنية الحالية، وهي على استعداد للتنسيق مع وكالات الأراضي لتوليد البيانات والإبلاغ عن هذا المؤشر. كما تم تحديد الاحتياجات من القدرات واستخدامها لتطوير استراتيجية قطرية لتطوير القدرات لصالح أجهزة الإحصاء الوطنية، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة. وقد وافقت الجهات الراعية للمؤشرين ٢-٤-١ و ١-٥-١ على العمل عن كثب مع الوكالات الإحصائية الوطنية والإقليمية والشركاء العالميين لدعم جمع البيانات الخاصة بالبلد وتحليلها والإبلاغ عنها. سيتم تطوير دعم مماثل لبناء القدرات لوكالات الأراضي لإقامة نظم للإبلاغ الإلكتروني مصنفة حسب نوع الجنس

3.D. الجدول الزمني لنشر البيانات

لا توجد إصدارات ثابتة، بل يعتمد على إصدار بيانات المسح ذات الصلة.

3.E. الجهات المزودة للبيانات

- الجهات المزودة بالبيانات الوطنية:
- الوكالات الإحصائية - المسوح
- المصادر الإدارية الحكومية، كدوائر السجلات أو المساحة
- التجميع والإبلاغ على المستوى العالمي:
- موئل الأمم المتحدة - برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
- البنك الدولي
-
- تم تطوير المنهجية وأدوات جمع البيانات بدعم من أجهزة الإحصاءات الوطنية (كولومبيا، الهند، جامايكا، تنزانيا، أوغندا، الكامبيون، الولايات المتحدة الأمريكية، مركز إفريقيا للإحصاء / اللجنة الاقتصادية لأفريقيا UNECA) ووكالات الأراضي (بلجيكا، البرازيل، كولومبيا، جمهورية كوريا، المكسيك، هولندا، رومانيا، إسبانيا، الإمارات العربية المتحدة وأوغندا) والمنظمات الإقليمية لوكالات الأراضي (السجلات والمساحة والوزارات المسؤولة عن الأراضي) من خلال اجتماعات فريق الخبراء الدولي.
- تم تطوير أداة جمع البيانات بالتنسيق مع منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة / مشروع الأدلة والبيانات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين EDGE لمواءمة الأدوات الخاصة بالمؤشرين ٢-٤-١ و ١-٥-١
-
- يتم دعم تطوير مؤشر أهداف التنمية المستدامة هذا من قبل الفريق العامل العالمي للجهات المانحة (GDWGL). وهي عبارة عن شبكة من 24 جهة مانحة ثنائية أو متعددة الأطراف ومنظمات دولية ملتزمة بتحسين إدارة الأراضي في جميع أنحاء العالم والتي تمثل مجتمعة تقريباً جميع مساعدات التنمية العالمية للجهات المانحة في قطاع الأراضي: الشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي (GLTN) والمبادرة العالمية للمؤشرات المتعلقة بالأراضي (GLII)، وهي شبكة تضم أكثر من 70 من منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات المهنية ومنظمات البحث والتدريب؛ الائتلاف الدولي للأراضي (ILC)، وهو تحالف يضم أكثر من 200 منظمة حكومية دولية ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال الأرض؛ والاتحاد الأفريقي / اللجنة الاقتصادية لأفريقيا / مصرف التنمية الإفريقي – المبادرة المتعلقة بسياسات الأراضي.

4 تم تلقي التقارير من 17 دولة: بوتان، بنغلادش، كامبيون، تونس، تنزانيا، سنغال، أوغندا، موريشيوس، كولومبيا، اليابان، سلوفانيا، السويد، جامايكا، سنغافورة، مدغشقر، النيجر، الهند.

3.F. الجهات الممّعة للبيانات

- مؤئل الأمم المتحدة -برنامج الأمم المتحدة للتجمعات البشرية
- البنك الدولي

3.G. التفويض المؤسسي

لا توجد مجموعة من القواعد أو التعليمات المتاحة.

4. اعتبارات منهجية أخرى

4.A. الأساس المنطقي

تواجه نظم الحيازة الإجهاد بشكل متزايد حيث يتطلب النمو السكاني في العالم الأمن الغذائي، كما أن التحصّر والتدهور البيئي والمناخ هي عوامل تؤثر على استخدام الأراضي والإنتاجية. كما أنّ العديد من مشاكل الحيازة تنشأ بسبب ضعف إدارة الأراضي، والنزاعات حول حيازة الأراضي أو الاستثمارات الواسعة النطاق القائمة على الأرض، ومحاولات معالجة مشاكل الحيازة المرتبطة بازدواجية أنظمة الحيازة. ترتبط الإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ارتباطاً وثيقاً بالحصول على الموارد الطبيعية الأخرى وإدارتها، مثل الغابات والمياه ومصادر الأسماك والموارد المعدنية. تعد إدارة الحيازة عنصراً حاسماً في تحديد ما إذا كان الناس والمجتمعات وغيرهم يكتسبون الحقوق والالتزامات المرتبطة بها في كيفية استخدام الأراضي والموارد الطبيعية والسيطرة عليها. إن الاعتراف القانوني بحيازة المجموعة أو تبني إدارة الأراضي "المناسبة للغرض" واستخدامها للاعتراف بالحدود الخارجية للأراضي الموجودة تحت الترتيبات المجتمعية أو العرفية قد حظي باهتمام الحكومة بشكل متزايد في الماضي القريب.

وقد أدى الطلب المتزايد على إصلاحات الأراضي لصالح الفقراء إلى الحاجة إلى مجموعة أساسية من مؤشرات الأراضي التي لها تطبيق وطني وقابلية للمقارنة العالمية، وبلغت ذروتها في المؤشر ١-٤-٢ من أهداف التنمية المستدامة. سيوفر الإبلاغ المنتظم عن المؤشر ١-٤-٢ حافزاً لتحسين توفر البيانات من المسوح بالإضافة إلى انتظام الإبلاغ عن تقديم خدمات إدارة الأراضي للناس بواسطة السجلات والوكالات الأخرى المختصة. يقيس المؤشر ١-٤-٢ التقدم المحرز حسب الجنس في أمن الحيازة.

إنّ جميع أشكال الحيازة يجب أن توفر للناس درجة من أمن الحيازة، مع اهتمام الدول بحماية حقوق الحيازة المشروعة، وضمان عدم إخلاء الأشخاص تعسفاً وعدم انتهاك حقوقهم المشروعة في الحيازة أو مخالفتها. إنّ تصورات ضمان الحيازة مهمة لأنها تؤثر على طريقة استخدام الأرض. قد تشمل مصادر انعدام الأمن التنافس من داخل الأسر المعيشية أو العائلات أو المجتمعات أو نتيجة تصرفات الحكومات أو طالبي الأراضي من القطاع الخاص. تتطلب حقوق أمن الحيازة للمرأة اهتماماً خاصاً ويمكن أن تتأثر بعدد من العوامل، بما في ذلك علاقات القوة داخل الأسرة المعيشية، أو عدم المساواة على مستوى المجتمع، أو أنظمة الحيازة المختلفة، والتي يمكن تبويبها مقابل عوامل الاختلاف الأخرى لضمان عدم استثناء المرأة. أما إذا ما قيس على المستوى الفردي، فإن الحق في التوريث هو بديل آخر لتصور أمن الحيازة. وتعدّ قدرة المرأة على التأثير على عمليات نقل الأراضي بين الأجيال جانباً مهماً في تمكين المرأة (وهي إحدى الطرق التي يرتبط بها هذا المؤشر بالمؤشر ٥-١).

يُعتبر كل من "التوثيق المعترف به قانوناً" و "تصور أمن الحيازة" جزآن مكملان لهذا المؤشر ويعكسان العديد من الرؤى، على النحو التالي: (1) تُعتبر الأرض إحدى الأصول الرئيسية الضرورية للحد من الفقر وحماية حقوق الإنسان وتحقيق تكافؤ الفرص، بما في ذلك حسب الجنس؛ (2) تخلق حيازة الأراضي الآمنة حوافز للاستثمار في الأرض، وتسمح بنقل الأرض، وتخلق الشروط المؤسسية المسبقة لاستخدام الأرض كضمان للحصول على تمويل لأي نشاط اقتصادي؛ (3) هناك حاجة لاستكمال التدابير الرسمية لأمن الحيازة بالتدابير القائمة على التصوّر (الشعور بالأمن للملكية حسب تصور أو شعور الأفراد).

إن هذا المؤشر هو بمثابة إعلام للسياسات وسيُسمح بتقييم النتائج المحددة والأولويات العملية لأجراء المزيد من التحسينات في مسألة أمن الحيازة على مستوى البلد. ومن شأن الإبلاغ المنتظم عن عنصري المؤشر ١-٤-٢ أن: يوفر حوافز للحكومات لتحسين الأداء عند التقدّم مع الإدارة الرشيدة للأراضي يبلغ الحكومات والجهات الفاعلة من غير الدول إلى أي مدى تعترف الأطر القانونية والمؤسسية للبلدان وتدعم مختلف فئات حيازة الأراضي يوفر معلومات حول القدرة على التنفيذ لحماية مثل هذه الحقوق في الممارسة العملية، وكذلك في التقدم يحدّد نطاق الإجراءات الإضافية المطلوبة على مستوى البلد وكذلك على المستوى دون الوطني أو لفئات معينة أو كيانات جغرافية أو أنظمة إيكولوجية، ويوفّر المساواة بين الرجل والمرأة في ما يخصّ حقوق الأرض.

B.4. التعليقات والقيود

في عام 2016، أبلغ ما مجموعه 116 بلداً عن وجود أنظمة إلكترونية لمعلومات الأراضي. ستواجه البلدان التي لديها أنظمة ورقية المزيد من الصعوبات في الإبلاغ عن البيانات الإدارية وستكون مسوح الأسر المعيشية هي المصدر الرئيس لبيانات هذا المؤشر في هذه البلدان. ويمثل توسيع رقمنة السجلات وإدارة بيانات الأراضي إحدى الطرق لتسهيل عملية الإبلاغ عن البيانات الإدارية لهذا المؤشر. إلا أن التغطية قد تتحرف جغرافياً، على سبيل المثال نحو مناطق معينة حضرية أو ريفية حيث تتركز التغطية المسحية، وبالتالي يجب أن تقوم بلدان محددة بأخذ الأبعاد دون الوطنية بالاعتبار ونقلها في التقارير السردية لتتوافق مع البيانات الأساسية بشكل صحيح.

في الدول الفدرالية التي لديها أنظمة لا مركزية لسجل الأراضي ولا توجد فيها تقارير مركزية بعد، سيتم وضع أنظمة للإبلاغ عن البيانات من أجل التجميع. بالنسبة للبلدان التي لا يقوم فيها نظام إدارة الأراضي بعد بجمع معلومات عن النوع الاجتماعي، ولا يمكن احتساب التصنيف بين الجنسين باستخدام بيانات أساسية أخرى (أرقام الضمان الاجتماعي، الهوية الشخصية، إلخ)، يتم تشجيع الوكالات المختصة بالأراضي على البدء في توسيع هذا عن طريق تسجيل جنس مالكي أو مستخدم الأراضي المسجلة حديثاً.

معظم العينات المستهدفة في مسوح الأسر المعيشية الوطنية كبيرة بما يكفي لتوفير القدرة الإحصائية للتصنيف حسب الجنس ونوع الحيازة على المستويات الريفية والحضرية وشبه الوطنية. وتخمين مدى أمن الحيازة لدى السكان البالغين على أساس شبكة المسوح المتوفرة حالياً، سوف يتطلب استخدام مجموعة موحدة من الأسئلة من أجل إكمال الجمع بين المسوح. ومع ذلك، فحتى المسوح الممثلة على المستوى الوطني تميل إلى تغطية شرائح معينة من السكان (أولئك الذين يعيشون في المناطق الزراعية، والأسر التي توجد فيها نساء في سن الإنجاب، والمناطق الحضرية الرسمية وما إلى ذلك). فحتى عندما يتم تجميع كل المسوح المتواجدة، قد يكون هناك ذيول من السكان التي لم يتم التقاطها بواسطة عمليات المسح وبالتالي لا وجود لأي بيانات عن أمن الحيازة خاص بهؤلاء. وقد يشمل ذلك الأسر التي تعيش في مناطق بعيدة جداً أو مكلفة للوصول إليها، مثل مناطق الحرجية.

تقوم المسوح الأسرية عموماً بجمع البيانات على مستوى الأسرة من المقيمين بالنيابة. إذ لا يتم إجراء المقابلات إلا مع رأس العائلة أو مع الشخص الأكثر دراية في الأسرة، كما هو موضح أيضاً في المذكرة المنهجية لأمانة فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (IAEG-SDG) للمؤشر ١٠.٥-١. وي طرح هذا النهج إشكالية حيال قياس حقوق وأمن الحيازة بسبب جزاء أخطاء القياس غير العشوائية. على سبيل المثال، يميل الإبلاغ بالنيابة بواسطة أحد أفراد الأسرة إلى تعيين الحقوق بشكل غير صحيح وإساءة تقدير والتقليل من حقوق المرأة والرجل على حد سواء في استخدام الأرض. ولذلك يجب أن يستند المؤشر ١٠.٤-٢ إلى الإبلاغ الذاتي عوضاً عن البيانات المأخوذة بالنيابة. لذا ما لم يتم مسح جميع أفراد الأسرة المعيشية، ينبغي فقط الإبلاغ عن أولئك الذين شملهم المسح، مع تقدير عدد السكان البالغين على أساس العينة الأصغر المذكورة. يؤثر نقص المعلومات هذا على قيمة البسط الخاصة بالمؤشر فقط؛ ليس له أي تأثير على المقام الذي يجب أن يكون دائماً مجموع السكان البالغين. بمعنى آخر، يقوم المؤشر بالإبلاغ عن وتتبع نسبة السكان الذين أفادوا شخصياً في بياناتهم بأنهم يتمتعون بأمن الحيازة. لا يمكن افتراض أمن الحيازة لدى الأشخاص الذين لا تتوفر أي معلومات عنهم، وبالتالي لا يتم حسابهم في البسط. يجب على أجهزة الإحصاء الوطنية الإبلاغ عن البيانات التي تم جمعها في المسوح الأسرية باعتبارها بيانات على مستوى فردي تتوافق مع المستجيب ولا يتم استقراؤها على بقية أفراد الأسرة. كما تجدر الإشارة بوضوح إلى كل القيود التي تعيق تمثيل هذه البيانات في البيانات الوصفية الخاصة بكل بلد بحيث يتم تقديمها أثناء رفع التقارير، بما في ذلك من الذي تم تصميمه في التعداد.

ستظل البيانات مستخدمة في البلدان التي ليس لديها بعد أدوات استقصائية تغطي الأفراد، بينما يتم توسيع القدرة على توسيع نطاق أخذ العينات والإبلاغ الذاتي الفردي من قبل أجهزة الإحصاء الوطنية بشكل تدريجي من خلال المسح الإحصائي السكاني والمسح العنقودي المتعدد المؤشرات ومسح قياس مستوى المعيشة وغيرها من أنواع المسوح بالتنسيق مع منظمة الأغذية والزراعة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة. تتطلب مواجهة هذا التحدي جهوداً مشتركة. سوف يعمل الأوصياء على مؤشرات حقوق الأرض ١٠.٤-٢ و١٠.٥-١، وأصحاب المصلحة المعنيين من قطاع الأراضي، مع أمناء مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الأخرى أيضاً على إجراء مسح للأفراد، لا سيما أجهزة الإحصاء الوطنية، لتحديد الأساليب الفعالة للبدء بملء الفراغ في البيانات المبلغ عنها ذاتياً. يجب دعم أجهزة الإحصاء الوطنية لجمع البيانات عن طريق إجراء مقابلات مع أفراد الأسرة البالغين. سيستفيد الأوصياء من عمل مشروع الأدلة والبيانات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين EDGE التابع للأمم المتحدة، على وجه الخصوص، لأنه الأكثر تقدماً في استخدام واختبار منهجيات ومقاربات تراعي الفوارق بين الجنسين. فقد وجدوا أن هذا النهج مجدٍ وطوروا مواد تدريبية وأدوات خاصة بجمع البيانات المناسبة لهذا الجهد.

C.4. طريقة الاحتساب

يتكون المؤشر ١٠.٤-٢ من جزأين: (أ) يقيس حالات البالغين الذين يملكون الوثائق الخاصة بالأرض المعترف بها قانوناً بين مجموع السكان البالغين؛ في حين يركز (ب) على حالات البالغين الذين يبلغون عن تصورهم لحقوقهم الأمانة في الأرض بين السكان البالغين. يوفر الجزء (أ) والجزء (ب) مجموعتين متكاملتين من البيانات حول أمان حقوق الحيازة، اللازمة لقياس المؤشر.

الجزء (أ): الأشخاص الذين يملكون الوثائق الخاصة بالأرض المعترف بها قانوناً 100 x مجموع السكان البالغين

الجزء ب): الأشخاص الذين يتصوّرون أن حقوقهم آمنة $\times 100$
مجموع السكان البالغين

سيتم احتساب الجزء "أ" باستخدام بيانات التعداد السكاني الوطني أو بيانات المسوح الأسرية التي تم إنشاؤها بواسطة النظام الإحصاءات الوطنية و / أو البيانات الإدارية التي تم إنشاؤها بواسطة وكالة الأراضي (حسب توفر البيانات)⁵.

سيتم احتساب الجزء "ب" باستخدام بيانات التعداد السكاني الوطني أو بيانات المسوح الأسرية التي تتميز بأسئلة التصور المتفق عليها عالمياً من خلال اجتماعات الجمعية العامة العادية والموحدة ضمن وحدة نمطية مع الأسئلة الأساسية التي نوقشت في القسم 1-5-1. يعطي المؤشر وزناً متساوياً لكلّي المكونين.

المؤشر ٢-٤-١ = 0.5 * الجزء (أ) + 0.5 * الجزء (ب)

D.4. التحقق

حساب المؤشر من قبل أمناء الحفظ بناءً على بيانات المسح الصادرة عن جهاز الإحصاء الوطني و/أو البيانات الإدارية المقدمة من الوكالة الحكومية.

E.4. التعديلات

لا ينطبق.

F.4. معالجة القيم الناقصة (1) على مستوى البلد و (2) على المستوى الإقليمي

لا ينطبق.

G.4. المجاميع الإقليمية

لا ينطبق.

H.4. المناهج والتوجيهات المتاحة للبلدان بشأن تجميع البيانات على الصعيد الوطني

لا ينطبق.

I.4. إدارة الجودة

استخدام البيانات الخام فقط (ولكن تم تنظيفها وتطبيق فحص الجودة) الصادرة عن جهاز الإحصاء الوطني أو وكالة حكومية؛ ومحسوبة من قبل موظفي الإحصاء البنك الدولي.

J.4. ضمان الجودة

لا ينطبق.

K.4. تقييم الجودة

استيفاء معايير الجودة الموحدة.

⁵ إن القرار بشأن مصدر البيانات سيتم أخذه على مستوى البلد المعين.

5. توافر البيانات والتفصيل

توافر البيانات:

تم تصنيف هذا المؤشر على أنه من المستوى الثالث ولكن سيتم رفع طلب لإعادة تصنيفه ليكون من المستوى الثاني إلى الاجتماع السادس لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (IAEG-SDG). تقوم مؤسسات إدارة الأراضي بشكل روتيني بإنتاج البيانات الإدارية. ويمكن للـ 116 دولة التي أبلغت عن وجود أنظمة إلكترونية للمعلومات الخاصة بالأراضي، توليد البيانات المطلوبة بتكلفة منخفضة بشكل روتيني، وعلى مستويات عالية من التفصيل، بمجرد تحديد طلبات لوحة متابعة أهداف التنمية المستدامة.

قامت المسوح الأسرية المتعددة الموضوعات والممثلة على الصعيد الوطني بجمع البيانات المتعلقة بالأراضي في العديد من البلدان. توفر هذه البيانات المعلومات، بشكل منفصل للأراضي السكنية وغير السكنية، حول (1) حصة الأفراد الذين لديهم حقوق موثقة قانوناً؛ و(2) حصة الأفراد الذين يرون أن حقوقهم آمنة. كما توفر هذه المسوح البيانات الخاصة باثنين من العناصر الرئيسية الأخرى، على وجه التحديد (أ) نوع الوثائق المبلغ عنها و (ب) تصور أمن الحيازة بحسب نوع الحيازة وغيرها من التفاصيل التي نوقشت أعلاه.

التسلسل الزمني:

التفصيل:

سيتم تفصيل هذا المؤشر حسب الجنس ونوع الحيازة، باستخدام المعايير التي وضعها الفريق العامل المعني بتفصيل البيانات، وهو مجموعة فرعية تابعة لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بأهداف التنمية المستدامة⁶.

6. المقارنة/الانحراف عن المعايير الدولية

مصادر التباين:

لا ينطبق.

7. المراجع والوثائق

Kilic, T., and Moylan, H. (2016). "Methodological experiment on measuring asset ownership from a gender perspective (MEXA): technical report." Washington, DC: World Bank

وثائق معيارية مختارة معنية بسياسة الأرض

Africa Union, African Development bank and United Nations Economic Commission for Africa (1999). *Land Policy in Africa: A Framework to Strengthen Land Rights, Enhance Productivity and Secure Livelihoods*. Available at: <https://www.uneca.org/publications/framework-and-guidelines-landpolicy-africa>

Africa Union, African Development bank and United Nations Economic Commission for Africa (2014). *Guiding Principles on Large-Scale Land-Based Investment in Africa*. Nairobi. Available at: https://www.uneca.org/sites/default/files/PublicationFiles/guiding_principles_eng_rev_era_size.pdf

Food and Agriculture Organization of the United Nations (2012). *Voluntary Guidelines on the Responsible Governance of Tenure of Land, Fisheries and Forests in the Context of National Food Security*. Available at: <http://www.fao.org/docrep/016/i2801e/i2801e.pdf>

إجراءات اجتماعات فريق الخبراء بشأن المؤشر ١-٤-٢ من أهداف التنمية المستدامة
اجتماعات فريق الخبراء حول تطوير المنهجية باستخدام بيانات المسح:

<https://gltn.net/home/download/international-expert-group-meeting-on-land-tenure-security-to-develop-a-set-of-household-survey-questions-for-monitoring-sdg-indicator-١-٤-٢/?wpdmdl=111>

⁶ https://unstats.un.org/sdgs/files/meetings/iaeg-sdgs-meeting-05/12_14.%20Data%20disaggregation_plenary.pdf

اجتماعات فريق الخبراء حول تطوير المنهجية باستخدام البيانات الإدارية

(<http://documents.worldbank.org/curated/en/482991505367111149/pdf/119691-WP-P095390-PUBLIC-SDGEGMproceedingsuseofadministrativedatalandagencies.pdf>)

قياس حقوق الأفراد في الأراضي: نهج متكامل لجمع البيانات عن مؤشري أهداف التنمية المستدامة ١-٤ و ١-٥ (منظمة الأغذية والزراعة، مؤئل الأمم المتحدة، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، البنك الدولي). وحدة لإجراء المقابلات الفردية قيد الإعداد؛ نسخة للمسوح المنزلية مع المجيبين بالنيابة؛ متاح على: <https://www.fao.org/publications/card/en/c/CA4885AR>

المرفق:

سرد كامل لكيفية وضع المنهجية (بما في ذلك قائمة البلدان موضع التجربة والبيانات والنتائج الأخرى المستخلصة من الدراسات التجريبية)

التطوير المنهجي

أجريت مشاورات عالمية حول كيفية وضع المنهجية الملائمة لهذا المؤشر مع مجموعة متنوعة من المساهمين والشركاء. وقد عملت الوكالات الراعية مباشرة مع الأجهزة الإحصائية الوطنية والوكالات المعنية بالأراضي على استحداث أدوات وحزم لتنمية القدرات، يليها حساب لنقاط بيانات المتغيرات اللازمة لقياس هذا المؤشر في بلدان عديدة على أساس تجريبي. وقد استُخدمت لذلك مصادر البيانات المتاحة من المسوح والتعدادات التمثيلية على الصعيد الوطني وفي حالات استثنائية، تقييمات دقيقة لكن لا توفر تغطية وطنية.

التطوير المنهجي والنتائج التجريبية

الصيغ والجمع بين العناصر المختلفة

يفصل الجزء أعلاه العملية المتبعة لوضع منهجية قياس المؤشر ١-٤-٢. وكما تبين هذه التفاصيل. يتألف المؤشر من جزأين: يقيس الجزء (أ) نسبة الأشخاص البالغين الذين لديهم مستندات معترف بها قانوناً لحيازة الأرض من إجمالي السكان البالغين؛ بينما يركز الجزء (ب) على نسبة البالغين الذين يعتبرون حقوقهم في الأرض مضمونة من إجمالي السكان البالغين. ويوفر الجزء (أ) والجزء (ب) مجموعتين من البيانات التكميلية اللازمة لقياس المؤشر والمعنية بضمان حقوق الحيازة.

الجزء (أ):

$$\frac{\text{People (Adult) with legally recognized documentation over land}}{\text{Total adult population}} \times 100$$

ترجمة الصيغة الحسابية:

نسبة الأشخاص البالغين الذين لديهم مستندات معترف بها قانوناً adults with legally recognized documentation over land
لحيازة الأرض:

إجمالي السكان البالغين: total adult population

الجزء (ب)

$$\frac{\text{People (adult) who perceive their rights as secure}}{\text{Total adult population}} \times 100$$

ترجمة الصيغة الحسابية:

نسبة البالغين الذين يعتبرون حقوقهم في الأرض مضمونة: People (adults) who perceive their rights as secured:
إجمالي السكان البالغين: total adult population

تحتوي صيغة الحساب على نظام مدمج لحساب المكونات الفردية لهذا المؤشر.

- (أ) إن جمع بيانات المسوح الخاصة بكل من الأراضي الزراعية والأراضي السكنية بشكل منفصل يسمح بتجانب العدّ المزدوج، وذلك بإجراء التعديلات اللازمة لمراعاة الأسر المعيشية التي تصل إلى كلا النوعين من الأراضي في وقت واحد؛
- (ب) سندات الملكية: في حالات الإقامة في مبنى سكني، تُحتسب حقوق الإقامة كحق على الأرض؛
- (ج) لأغراض جمع البيانات بأثر رجعي، تُدرج في التقرير أدناه أيضاً قطع الأراضي المتأثرة بالفعل بمنازعة معينة خوفاً من فقدان غير الطوعي للأرض؛

كما هو مطلوب في تعريف المؤشر، يمكن تفصيل أي مكون حسب الجنس ونوع الحيازة.

استُخدمت التعدادات الوطنية أو مسوح الأسر المعيشية الصادرة عن النظام الإحصائي الوطني لتقييم عدد الأشخاص الذين يمكنهم الوصول إلى أي أرض سواء كانت ملكية فردية أو مشتركة أو أرض مستأجرة. وقد تم حساب نسبة النوع الاجتماعي من خلال المسوح أو من قبل الوكالات المعنية بالأراضي باستخدام البيانات الإدارية.

وتورد مسودة البيانات الوصفية المؤشر ١-٤-٢ من أهداف التنمية المستدامة المزيد من القضايا الفنية المفصلة، ومنها على سبيل المثال شرح لطرق التعامل مع الإبلاغ البديل من قبل أحد أفراد الأسرة عن متى وكيف يمكن استخدام البيانات الإدارية.

النتائج التجريبية

يلخص الجدول الأول النتائج المستمدة من تطبيق منهجية اختيار البيانات. ولا توضح هذه النتائج جدوى المنهجية فحسب، بما في ذلك مدى إمكانية التكامل المفيد بين بيانات المسح والبيانات الإدارية، بل تُظهر أيضاً كيفية اشتقاق مؤشر هادف وقابل للتنفيذ. وبدلاً من مناقشة الآثار الموضوعية المترتبة وإمكانية التنفيذ على الصعيد الوطني، ينصب التركيز على القضايا المتداخلة والبيانات، لتوضيح كيف يمكن لمصادر البيانات المختلفة أن تكمل بعضها البعض بطريقة مفيدة.

الجدول 1: بلدان مختارة تتوفر فيها بيانات عن المؤشر ١-٤-٢

البلد/المنطقة	مصادر البيانات	السنة	الوصول إلى الأراضي عبر ملكية	إيجار	رسمية وثيقة/مستند	ينظر إليها	مؤشر	النوع الاجتماعي
أفريقيا						أمنية		
بنين	INSAE, MCC & Admin	2011	0.809	0.047	0.113	0.903	0.51	0.123
ليسوتو	MCC	2013	0.914	0.029	0.611	0.929	0.77	
موزامبيق	INE	2011	0.882	0.033	0.498	0.811	0.65	0.112
مالاوي	NBS	2015	0.868	0.023	0.019	0.697	0.36	0.226
نيجيريا	NBS	2013	0.741	0.025	0.021	0.741	0.38	0.162
رواندا	LSMS-ISA & admin data	2015	0.886	0.002	0.858	0.969	0.91	0.864
تنزانيا	LSMS-ISA	2013	0.839	0.123	0.250	0.960	0.61	0.339
أوغندا	LSMS-ISA	2014	0.902	0.080	0.080	0.919	0.50	0.525
آسيا								
جمهورية كوريا	Census & Admin	2016	0.723	0.237	1.000	0.960	0.98	
منغوليا	MCC-SHPS	2012	0.809	0.163	0.654	0.966	0.81	0.268
الأميركتين								
كوستاريكا	Census & Admin	2011	0.699	0.279	1.000	0.978	0.99	
أوروبا								
بلجيكا	Census & Admin	2011	0.628	0.362	0.948	0.939	0.94	0.543
هولندا	Census & Admin	2011	0.539	0.429	1.000	0.968	0.98	0.640
أوقيانوسيا								
نيوزيلندا	Census & Admin	2013	0.607	0.327	0.990	0.925	0.96	

المصدر: قاعدة البيانات العالمية للمؤشر ١-٤-٢ من أهداف التنمية المستدامة

تعليقات بشأن البيانات المختارة

في ما يتعلق بالمستندات الرسمية لحقوق حيازة الأراضي، جُمعت البيانات اللازمة لقياس المؤشر من المعلومات المبلغ عنها ذاتياً في مسح الأسر المعيشية لمعظم البلدان منخفضة الدخل أو في سجلات ملكية الأراضي. ويُسجل تباين هائل بين البلدان في هذا الجزء من المؤشر إذ تتراوح التغطية بالبيانات من أقل من 2 في المائة في ملاوي ونيجيريا إلى التغطية الكاملة في كوستاريكا وهولندا وكوريا.

إما البيانات الخاصة بالأشخاص الذين يعتبرون حقوقهم في الأرض مضمونة، فقد جُمعت من بيانات المسوح والمعلومات المبلغ عنها ذاتياً لجميع البلدان باستثناء البلدان الأوروبية وكوستاريكا. ولهذه الحالة الأخيرة، استُخدمت نسبة السكان الذين يصرحون في التعدادات السكانية أو مسح الأسر المعيشية عن امتلاكهم أو استئجارهم للأرضي أو المساكن المعنوية لتمثيل حصة السكان الذين يمتلكون وثائق معترف بها قانوناً ويعتبرون ضمناً أن حيازتهم مضمونة من الناحية القانونية بموجب هذه الوثائق.

بنين: تشير البيانات الإدارية إلى أن السكان قد تلقوا وثائق فردية بموجب مخطط الأراضي الريفية، لكنها تُظهر أيضاً أن حوالي 12 في المائة من الوثائق مسجلة باسمهم لكن النساء لم تستفدن بالقدر المتوقع.

كوستاريكا: تشير السجلات الإدارية إلى أن جميع الأراضي في كوستاريكا واردة في سجلات الأراضي. لكن تُظهر بيانات التعداد إلى أن حوالي 2.5 في المائة من السكان ما زالوا يفتقرون إلى الحيازة المضمونة. ويثبت ذلك أنه حتى في الحالات التي تتوفر فيها البيانات الإدارية المطلوبة، يجب ربط هذه البيانات بالأدلة السكانية اللازمة لتكوين صورة أشمل.

ملاوي: تبذل الحكومة جهوداً طموحة لرقمنة السجلات المتاحة التي توفر أساساً مناسباً لتحسين عملية إدارة الأراضي وإعداد التقارير. إلا أن المعلومات المتاحة بشأن الحقوق المضمونة لحيازة الأرض تنحصر بالبيانات المستخلصة من مسوح الأسر المعيشية. وتشير هذه البيانات إلى مستويات مرتفعة من الافتقار إلى الحيازة المضمونة التي غالباً ما ترتبط بالنوع الاجتماعي.

نيجيريا: كدولة اتحادية، تمتلك عدة ولايات في نيجيريا بيانات إدارية بجودة كافية للإبلاغ عن المشروع التجريبي. وتشير هذه البيانات إلى مستويات مرتفعة من الافتقار إلى الحيازة المضمونة، وهو ما يُعزى في حالات عديدة إلى نزاع الملكية من قبل الدولة.

رواندا: يتوفر مسح تمثيلي يشير إلى مستويات عالية من الحيازة المضمونة. ومع ذلك، يمكن الحصول على معلومات أكثر موثوقية عن توزيع المستندات المعترف بها قانوناً حسب النوع الاجتماعي من البيانات الإدارية. وتُظهر هذه البيانات أن أكثر من 86 في المائة من النساء يملكن أراض مسجلة باسمهن إما بشكل فردي أو جماعي، وأن مستويات الحيازة المضمونة مرتفعة.

هولندا: تُظهر هذه الحالة أن البيانات الإدارية قابلة للتفصيل حسب النوع الاجتماعي، وأن نسبة الأفراد الذين يملكون الأراضي عبر أشكال مختلفة من المؤسسات هي نسبة عالية في النظم الاقتصادية المتقدمة.

وحدة الاستبيان مع سؤال أساسي للإبلاغ المؤشر عن ١-٤-٢ من أهداف التنمية المستدامة

يُفَصِّل الجزء أدناه وحدة الاستبيان مع الأسئلة الأساسية للإبلاغ عن المؤشر ١-٤-٢ من أهداف التنمية المستدامة. وقد عمل موئل الأمم المتحدة والبنك الدولي، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على إعداد هذه الوحدة، استناداً إلى المدخلات الواردة من أصحاب المصلحة الآخرين عبر الفريق العامل العالمي للجهات المانحة (GDWGL) والمبادرة العالمية للمؤشرات المتعلقة بالأراضي (GLII)، وبدعم من الفريق المعني بدراسة مستوى المعيشة (LSMS).

تشير نتائج مشروع الأدلة والبيانات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والأدلة الحديثة الأخرى إلى أنه يُفَضَّل جمع البيانات على المستوى الفردي للمجيبين البديلين المحتملين (حيثما أمكن ذلك).

ونظراً إلى الفوائد المتأينة من قابلية التوسع في جمع البيانات لكلا المؤشرين في وقت واحد، فقد صُمِّمت هذه الوحدة لتوفير البيانات اللازمة لحساب المؤشرين ١-٤-٢ وكذلك ١-٥-١. لقد أدرجت الأسئلة الأساسية فقط لحساب المؤشر في هذه الوحدة، لكن، لمعالجة مجموعة واسعة من قضايا حيازة الأراضي على مستوى الدولة، يمكن لأجهزة الإحصاء الوطنية توسيع نطاق الأسئلة حسب الحاجة.

وقد صُمِّم نموذج الوحدة المرفق بهذه المذكرة على أنه استبيان على مستوى الأسرة المعيشية وتُجمع فيه قائمة كاملة بقطع الأراضي على مستوى الأسرة. بعد ذلك، يُطبَّق نموذج الوحدة على كل قطعة، حيث يكون المستجيب هو أكثر أفراد الأسرة معرفةً بتفاصيل القطعة المعنية.

تتضمن الوحدة الدروس المستفادة من التجارب المنهجية ومن التنفيذ على المستوى الوطني، وهي النتائج التي جمعها جهاز الإحصاء الوطني في ملاوي من خلال مسح الأسر المعيشية المتكامل (IHS4) 17/2016. وقد أجرى هذا المسح مقابلات مع 12,480 أسرة من قطاعات متداخلة في 780 منطقة من مناطق التعداد. وبموازاة ذلك، أعاد هذا المسح النظر في عينة فرعية وطنية من 2,516 أسرة تمت مقابلتهم سابقاً في عامي 2010 و2013. وكجزء من مكونات جدول مسح الأسر المعيشية المتكامل، أُجريت مقابلات فردية مع ما يصل إلى 4 أشخاص بالغين لكل أسرة. وطُرحت الوحدات أسئلة منفصلة بشأن (1) الملكية المبلغ عنها، (2) الملكية الاقتصادية، (3) الملكية المؤقتة، والحقوق في (4) البيع، (5) التوريث، (6) الاستخدام كضمان، (7) الإيجار، و(8) إجراء التحسينات/الاستثمار.

يتناول المؤشر ١-٤-٢ جانبين من جوانب الحيازة المضمونة: التوثيق والإدراك. ولا ينظر في إطار هذا المؤشر إلا في الوثائق الرسمية، التي توفر بالتالي حقوق حيازة محمية بموجب القانون. ويقترن ذلك بإدراك مفهوم الحيازة المضمونة الذي يُعبر عنه المستجيبون من خلال إدراكهم لاحتمال الفقد غير الطوعي لحقوق الأرض في فترة الخمس سنوات القادمة والحق المبلغ عنه في التوريث.

لقد صُمِّمت هذه الوحدة مع الحرص على إمكانية التطبيق العالمي بأكبر قدر ممكن، وذلك حفاظاً على قابلية مقارنة المؤشر المحسوب عبر الزمان والمكان. غير أن بعض الأسئلة تتطلب تكييفاً على المستوى القطري، وقد أُشير إليها في الاستبيان. ولا يمكن تجنب تكييف الأسئلة بالكامل في ظل اختلاف الأنظمة القانونية والترتيبات الخاصة بحيازة الأراضي بين البلدان. يجب جمع البيانات الوصفية، بما في ذلك تحديد المستندات المعترف بها قانوناً في سياق بلد معين قبل تطبيق الوحدة.

وحدة الاستبيان

تفترض وحدة الاستبيان إجراء مسح يتخذ الأسر المعيشية كوحدة للعدّ والتحليل، ويستخدم قائمة الأسر المعيشية المختارة للمسح لتحديد أفراد الأسرة وجمع المعلومات الأساسية عن التركيبة السكانية المدروسة، بما في ذلك العمر والنوع الاجتماعي. وفي هذه العملية، يُعيّن معرّف فريد (HHID) لكل فرد من أفراد الأسرة. وفي المرفق، يتم ترميز الأسئلة بالألوان للتمييز بين الأسئلة المطلوبة المؤشر ١-٤-٢ فقط، وتلك المطلوبة المؤشر ١-٥ فقط، والأسئلة المعنية بكلّي المؤشرين، وتلك المدرجة لأغراض التفصيل أو التحليل الأخرى. وفي ما يلي مناقشة للفضايا العملية للتنفيذ وملاحظات توضيحية لكل سؤال على حدة.

قابلية التوسع والتطبيق

من المتوقع أن تُنفَّذ وحدة الاستبيان بالتزامن مع عملية مسح أكبر، لكن يمكن للمستخدمين تنفيذها بشكل مستقل. إن إجراء هذه الوحدة في سياق المسوح الشاملة لمواضيع متعدّدة يُسهّم في تعزيز قيمتها التحليلية. بالإضافة إلى وضع مؤشر لعملية رصد أهداف التنمية المستدامة، إن إجراء الوحدة بشكل منفصل يمكن البلدان من استكشاف كيفية ارتباط قضايا حيازة الأراضي بنتائج التنمية الأخرى، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة الأخرى. وتتوقع المنظمات الراعية أن تُنفَّذ هذه الوحدة كجزء من دراسة قياس مستوى المعيشة (LSMS) والمسح الخاص بأوجه التفاوت في المناطق الحضرية (UIS). ومن المزمع أيضاً أن تتم مناقشة هذه الوحدة مع برنامج المسوح الديمغرافية والصحية (DHS) الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمسح العنقودي المتعدّد المؤشرات (MICS). وبطبيعة الحال، يمكن لأي مسح يُستخدم كعينة تمثيلية على المستوى الوطني أن يصبح وسيلة لتنفيذ وحدة الاستبيان. كما تتوخى المنظمات الراعية العمل مع أجهزة الإحصاء الوطنية للمشاركة في النشر وتنمية القدرات، حيث أن دمج الوحدة في البرامج الإحصائية الوطنية يُعدّ السبيل الوحيد القابل للتطبيق لضمان الاستدامة في عملية جمع البيانات وملكية البلدان للنتائج.

طريقة التنفيذ

صمّمت وحدة الاستبيان هذه لتنفيذ المقابلات الشخصية بمساعدة الورق (PAPI) للوصول إلى نطاق أوسع من المشاركة. لكن تخطط المنظمات الراعية إلى تحضير نسخة إلكترونية من الاستبيان لاستخدامها في المقابلات الشخصية بمساعدة الحاسوب. ومن المقرر أيضاً أن يُستحدث تطبيق الاستبيان باستخدام منصة متاحة للاستخدام العام وهي منصة CAPI لحلول المسح التابعة للبنك الدولي والمستخدمة في المقابلات الشخصية بمساعدة الحاسوب (Solutions.worldbank.org). ويمكن تكييف تطبيق CAPI من الوحدة الأساسية حسب الضرورة. ويوصى بتنفيذ وحدة الاستبيان باستخدام هذا التطبيق حيث أنه يسهم في الحدّ من أخطاء إدخال البيانات، ويسمح بمزيد من المراجعة الفورية للبيانات وتحليلها، وينتج الاستخدام السريع لوسائل المساعدة عبر الصور (التي يمكن أن تحسّن جودة البيانات).

قبل العمل الميداني: جمع البيانات الوصفية

في هذا السياق، تشير البيانات الوصفية إلى تصنيف مستندات الأراضي إلى أنواع معترف بها قانوناً وأنواع غير معترف بها على النحو المحدّد في المؤشر ١-٤-٢. وتختلف البيانات الوصفية باختلاف البلدان، وبالتالي يجب أن يقرّن إصدارها باحتساب مؤشر الشفافية، كما ينبغي تحديثها في حالة تغيير الأطر التنظيمية. وستحدّد البيانات الوصفية أنواع الوثائق المعترف بها قانوناً، أي تلك التي تُثبت الحيازة المضمونة. ويمكن طرح الأسئلة المتعلقة بالوثائق غير المعترف بها و/أو غير الرسمية بشكل منفصل، ولكنها لا تُؤخذ في الاعتبار عند قياس المؤشر ١-٤-٢.

إرشادات خاصة بكل سؤال

تُعدّ طريقة تنفيذ الاستبيان المدرج في المرفق أمراً بديهياً إلى حدّ ما، لكن يُوصى بتوفير التدريب الكافي لمندوبي الإحصاء قبل تنفيذه، وإصدار دليل خاص بهم لتوجيه عملية جمع البيانات، مع إضافة صور توضيحية لمجموعة المستندات التي يستخدمها مالكو الأراضي في إثبات حيازتهم. وترد أدناه ملاحظات تفسيرية مفصّلة عن كل سؤال، يمكن استخدامها لوضع مثل هذه الكتيبات. عندما تبرز الحاجة إلى تكييف الأسئلة، يشار إلى ذلك. كما يحدّد المرفق 1 أنماط التخطّي (المشار إليها بعلامة السهم "<<").

إرشادات لعيّنة الاستبيان المرفق 1 (مسح الأسر المعيشية مع قائمة بقطع الأراضي)

معرف المستجيب	معرف المستجيب هو المعرف الخاص بالشخص المستجيب بشأن قطعة الأرض المعنية، والمسجل على جدول أفراد الأسرة المعيشية. يجب أن يكون المستجيب أكثر أفراد الأسرة معرفة بكل قطعة أرض، لذلك، فقد يختلف المستجيبون باختلاف القطع. يجب تحديد المستجيب الأمثل من خلال مناقشة بين مندوب الإحصاء وجميع أفراد الأسرة البالغين (أو أكبر عدد ممكن) قبل البدء بأسئلة الوحدة. خلال هذا الاجتماع، ينبغي تسجيل القائمة الكاملة للأراضي وتحديد المستجيب الأمثل لكل منها.
السؤال 1	يجب أن تحتوي قائمة الأراضي على كافة القطع المستخدمة أو المملوكة أو المأهولة من أي فرد من أفراد الأسرة في وقت المقابلة. كبديل عن ذلك، يمكن تعيين تاريخ محدد واحد لمسح معين. ويمكن اعتماد هذا الخيار بشكل خاص عند القيام بالعمل الميداني على مدى فترة زمنية طويلة (مثل العمل الميداني المتتالي لمدة 12 شهراً). كما يجب أن تكون أولى القطع المدرجة في القائمة هي تلك التي تُقيم عليها الأسرة. يُحدد اسم فريد لكل قطعة من الأراضي إذ أنه سيستخدم للإشارة إلى القطعة المحددة طوال الجزء المتبقي من وحدة الاستبيان. وفي حالة المسوح الجماعية، أو المسوح التي تتطلب زيارات متعددة، ينبغي تجنّب الأسماء التي تشير مثلاً إلى محصول مزروع، لأن ذلك قد يتغير بمرور الوقت.
السؤال 2	أدرجت المساحة المحددة لقطعة الأرض في وحدة الاستبيان لإتاحة تفصيل المؤشر (على سبيل المثال، للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة فقط). كما يجب جمع تقديرات المزارعين لمساحة الأرض لجميع القطع. بالإضافة إلى ذلك، يُصحّح بقياس قطع الأراضي باستخدام نظام تحديد المواقع العالمي (GPS)، حيثما أمكن. وتشير الدلائل الحديثة إلى التحيز المنهجي في تقديرات المزارعين لمساحة الأرض 1. يجب تكييف وحدات مساحة الأرض لسياق البلد.
السؤال 3	يُستخدم نوع الحيازة كسؤال تصفية للأسئلة التالية، مما يسمح بأقصى قدر من الكفاءة في تخطي بعض الأسئلة حيثما أمكن ذلك. ويجب مراجعة رمز الاستجابة في ضوء سياق البلد.
السؤال 4	يُستخدم نظام حيازة قطعة الأرض لتفصيل المؤشر ١-٤-٢، ويجب مراجعة رمز الاستجابة في ضوء سياق البلد.
السؤال 5	تُستخدم قطعة الأرض الحالية بشكل أساسي لتفصيل المؤشر ١-٤-٢، ولتحديد الأراضي الخاضعة للمؤشر ١-٥-١ المعني بالأراضي الزراعية. في بعض الحالات، مثلاً عند تأجير الأرض، قد لا يكون الاستخدام الفعلي معروفاً، وبالتالي يتم تضمين خيار الإجابة بـ "لا أعرف". ومع ذلك، حيثما أمكن، يجب تسجيل الاستخدام الفعلي للأرض، بدلاً من الترتيبات الحالية للملكية أو الاستخدام.
السؤال 6	يحدد السؤال 6 مالك (أو مالكي) الحق في قطع الأراضي أو مستخدم (أو مستخدمين) هذه الحقوق، كما يفيد المستجيب. قد يتم إدراج العديد من أفراد الأسرة، حيث أن الملكية المشتركة/حق الاستخدام المشترك أمر شائع.
السؤال 7	تسعى هذه الوحدة فقط إلى تحديد حيازة المستندات المحددة مسبقاً على أنها معترف بها قانوناً في السياق المحدد. لذلك يُعنى السؤال 7 إلى حيازة مستندات من هيئة (هيئات) حكومية معينة. تُدرج أمثلة من المستندات المعنية في السؤال لتوفير السياق اللازم للمستجيب، وللتوضيح أن للمستندات الأخرى غير سندات الملكية أهميتها أيضاً. يجب اختيار الهيئة (الهيئات) الحكومية وأمثلة الوثائق المدرجة في السؤال وفقاً لسياق البلد. راجع القسم أعلاه الخاص بالبيانات الوصفية للحصول على إرشادات كيفية تحديد ما يجب تصنيفه على أنه معترف به قانونياً.
السؤال 8	إذا كانت الإجابة على السؤال 7 "نعم"، تُطلب الإجابة على السؤال 8 لتسجيل النوع المحدد من المستندات التي تحتفظ بها الأسرة، وأسماء أعضاء الأسرة المسجلة على كل من هذه المستندات. يجب تكييف الرموز المستخدمة وفقاً للسياق الفطري لتشمل جميع المستندات المعترف بها قانوناً (على النحو المحدد من خلال إعداد البيانات الوصفية قبل المسح). يجب تضمين أشكال معينة من عقود الإيجار إذا انطبق عليها شرط الحقوق المضمنة بموجب القانون. لتقليل الأخطاء في تسمية المستندات وتفصيلها، يجب إنشاء صورة مُساعدة تحتوي على صورة لجميع المستندات المعترف بها قانوناً وعرضها على المستجيب. تُدمج الوسائل المرئية (على سبيل المثال، صورة لمستند فعلي لاستنساخ نسخة طبق الأصل) بسهولة في تطبيق CAPI للمقابلات الشخصية بمساعدة الحاسوب، ولكن يمكن أيضاً دمجها في المقابلات الشخصية التقليدية بمساعدة الورق.
السؤال 9	يتناول السؤالان 9 و 10 الحق في بيع قطعة الأرض. ويُعدّ السؤال 9 سؤال تصفية إذ يُعنى بما إذا كان لأي فرد من أفراد الأسرة الحق في بيع الأرض، إما بمفرده أو بشكل مشترك. بمعنى آخر، إذا كان لأي فرد من أفراد الأسرة الحق في البيع (أو يعتقد أن له الحق في البيع) سواء كان ذلك بمفرده أو بموافقة/توقيع/الخ. شخص آخر سواء كان من أعضاء الأسرة أو خارجها، ينبغي الإجابة بـ "نعم". يتم تخطي هذا السؤال بالنسبة لقطع الأراضي المكتسبة من خلال الإيجارات قصيرة الأجل (أقل من 3 سنوات) والمشاركة في المحصول. وتُستخدم الأسئلة المتعلقة بالحق في البيع لقياس المؤشر ١-٥-١ فقط.

السؤال 10 توضع رموز التعريف لأفراد الأسرة الذين يملكون الحق في بيع الأرض. وإذا كان لأي أعضاء خارجيين الحق في البيع، يجب إدخال الرمز وفقاً لذلك. يتم تخطي هذا السؤال بالنسبة لقطع الأرض المكتسبة من خلال الإيجارات قصيرة الأجل (أقل من 3 سنوات) والمشاركة في المحصول.	
السؤال 11 يُنشأ إلى الحق في توريث قطعة الأرض الطرد في السؤالين 10 و 11. ويُعد السؤال 10 سؤالاً تصفية إذ يُعنى بما إذا كان لأي فرد من أفراد الأسرة الحق في توريث الأرض، إما بمفرده أو بشكل مشترك. بمعنى آخر، إذا كان لأي فرد من أفراد الأسرة الحق في التوريث (أو يعتقد أن له الحق في التوريث) سواء كان ذلك بمفرده أو بموافقة/توقيع/الخ. شخص آخر سواء كان من أعضاء الأسرة أو من خارجها، ينبغي الإجابة بـ "نعم". يتم تخطي هذا السؤال بالنسبة لقطع الأراضي المكتسبة من خلال الإيجارات قصيرة الأجل (أقل من 3 سنوات) والمشاركة في المحصول. هنا، يُعرّف التوريث بأنه القدرة على نقل الحقوق في قطعة الأرض سواء في الحياة أو في الموت.	
السؤال 12 توضع رموز التعريف لأفراد الأسرة الذين يملكون الحق في توريث الأرض. وإذا كان لأي أعضاء خارجيين الحق في التوريث، يجب إدخال الرمز وفقاً لذلك. يتم تخطي هذا السؤال بالنسبة لقطع الأرض المكتسبة من خلال الإيجارات قصيرة الأجل (أقل من 3 سنوات) والمشاركة في المحصول.	
السؤال 13 يحدّد السؤال 13 احتمالية فقدان حقوق ملكية/استخدام قطعة الأرض بشكل غير طوعي في السنوات الخمس المقبلة. توضع الردود على مقياس من 1 إلى 7، مع إعطاء درجة 1 لـ "غير محتمل على الإطلاق" ودرجة 7 لـ "مرجح للغاية". يُطرح هذا السؤال عن كل مالك/مستخدم للحق تمّ تحديده في السؤال 6 على حدة (ولكن تم طرحه على نفس المستجيب على مستوى القطعة). وتسمح صياغة السؤال بمراعاة انعدام الحقوق المضمونة ضمن أفراد الأسرة، على سبيل المثال النقل غير الطوعي للحقوق من الإناث إلى أفراد الأسرة الذكور. بالنسبة للأراضي المكتسبة من خلال تأجير قصير الأجل (أقل من 3 سنوات)، يُطرح السؤال عن احتمال الخسارة غير الطوعية في المدة المتبقية من العقد.	

Implementation / CAPI Notes	Use "currently" or set a specific date – country level decision	Local/traditional area unit codes to be customized at country level	Codes to be customized at country level	Codes to be customized at country level	Ask 'owned' if parcel is purchased or inherited, otherwise 'holds use rights'	Named agencies and examples to be customized for context
-----------------------------	---	---	---	---	---	--

ENUMERATOR: AFTER CREATING THE ROSTER OF PARCELS, GO THROUGH THE ENTIRE MODULE ONE PARCEL AT A TIME.

PARCEL ID	RESPONDENT ID	1. PARCEL NAME Please tell me about each parcel of land currently belonging to, used by, or occupied by members of your household. Please describe or give me the name of each parcel, starting with the parcel you reside on.	2. What is the area of this [PARCEL]? <u>CODES FOR UNIT:</u> ACRE.....1 HECTARE.....2 SQUARE METERS.....3 OTHER (SPECIFY) ..4		3. How was this [PARCEL] acquired? GRANTED BY CUSTOMARY/ COMMUNITY AUTHORITIES....1 ALLOCATED BY GOVERNMENT.....2 ALLOCATED BY FAMILY MEMBER...3 INHERITED BY THE DEATH OF A FAMILY MEMBER...4 PURCHASED.....5 RENTED IN, SHORT-TERM (< 3 YEARS).....6 >> 5 RENTED IN, LONG-TERM.....7 SHARECROPPED IN ...8 >> 5 BORROWED FOR FREE.....9 BRIDE PRICE.....10 GIFT FROM NON-HOUSEHOLD MEMBER.....11 MOVED IN WITHOUT PERMISSION.....12 >> 5 OTHER (SPECIFY) ..13	4. Under which tenure system is this [PARCEL]? CUSTOMARY.....1 FREEHOLD.....2 LEASEHOLD.....3 STATE.....4 COMMUNITY/GROUP RIGHT.....5 COOPERATIVES.....6 OTHER (SPECIFY) ...7	5. What is the primary current use of this [PARCEL]? RESIDENTIAL...1 AGRICULTURAL...2 PASTORAL.....3 FOREST.....4 BUSINESS/ COMMERCIAL...5 DON'T KNOW...6 OTHER (SPECIFY) ...7	6. Who in the household [owns/ holds use rights to] this [PARCEL]? LIST UP TO 4 JOINT OWNERS OR USE RIGHT HOLDERS FROM HOUSEHOLD ROSTER. HHID CODE #1 HHID CODE #2 HHID CODE #3 HHID CODE #4				7. Does your household have a document for this [PARCEL] issued by the Land Registry/Cadastral Agency, such as a title deed, certificate of ownership, certificate of hereditary acquisition, or rental contract? YES....1 NO....2 >> 9
			A. FARMER ESTIMATION AREA UNIT	B. GPS MEASURE AREA IN ACRES								
1												
2												
3												
4												
5												

Color Codes:

SDG 1.4.2

SDG 5.2.1

Both 1.4.2 & 5.2.1

Analytical purposes only

[illegible]

1. G. Carletto, S. Gourlay, S. Murray, and A. Zezza (2016), *Land Area Measurement in Household Surveys*, Washington DC, The World Bank.